

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتوحيد قوى الدرك والشرطة والأمن العام والبادية
في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٤ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات في التشريعات
القائمة في إقليمي مصر وسورية ؛

قرر :

مادة ١ - توحد قوى الدرك والشرطة والأمن العام والبادية تحت
قيادة واحدة يطلق عليها اسم " قوى الشرطة والأمن " وتنقل صلاحيات
وواجبات وحقوق القائد العام للدرك والمدير العام للشرطة والأمن وقائد
قوى البادية الى القائد العام لقوى الشرطة والأمن الذي يلقب " مدير
عام للشرطة والأمن " .

مادة ٢ - يعين مدير عام الشرطة والأمن بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ولوزير الداخلية
إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ؛

صدر دمشق في ٢٢ شبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال
بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يتكون رأس مال المؤسسة الاقتصادية من :

بجاءه

١ - قيمة أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات
المساهمة على الوجه المبين في الميزانية الافتتاحية المؤسسة
في ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ المرفقة .

٢ - قيمة رأس مال بنك الائتمان العقاري .

٣ - قيمة الأموال المحولة للتأسيس الاقتصادية
من الحكومة .

المجملة ٢٨٣٦١١٧٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٢ شبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين مدير عام الشرطة والأمن في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ بتوحيد
قوى الدرك والشرطة والأمن العام في الإقليم السوري ؛

قرر :

مادة ١ - عين المقدم محمد الجراح مديراً عاماً للشرطة والأمن .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ
صدوره ؛

صدر دمشق في ٢٢ شبان سنة ١٣٧٧ (١٣ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين وكيل وزارة بالإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد الدكتور محمود بدوي الشبتي وكيلا لوزارة الاقتصاد والتجارة بالإقليم المصري .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر في ٢٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٥ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتعيين وكيل وزارة مساعد بالإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / محمد لطفى البنا وكيلا مساعدا لوزارة الاقتصاد والتجارة بالإقليم المصري .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر في ٢٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٥ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تتكون وزارة الخزانة في الإقليم المصري من المصالح والإدارات التي كانت تابعة لوزارة المالية والاقتصاد وذلك فيما عدا :

(١) - الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية .

٢ - الإدارة العامة للنفد .

٣ - إدارة الحراسات .

٤ - مصلحة التأمين (الرقابة على شركات التأمين) .

٥ - الإدارة المختصة بالإشراف على البنك المركزي وعلى البنوك التجارية .

(ب) مصلحة الأملاك الأميرية .

مادة ٢ - تتكون وزارة الاقتصاد والتجارة في الإقليم المصري من :

(١) جميع المصالح والإدارات التابعة لوزارة التجارة .

(ب) المصالح والإدارات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابقة .

(ج) إدارة الشئون التجارية بوزارة التموين وكل ما يتعلق باختصاص هذه الوزارة في استيراد المواد التموينية .

(د) مصلحة السياحة (نقلا من وزارة الإرشاد القومي) .

مادة ٣ - يلحق بوزارة الزراعة في الإقليم المصري مصلحة الأملاك الأميرية على أن ينقل الإشراف على الأراضي الواقعة في داخل المدن والقرى الى وزارة الشئون البلدية والقروية ، كما ينقل إليها العدد اللازم من موظفي المصلحة المذكورة بالاتفاق بين الوزارتين .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر في ٢٤ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٥ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر